

قيادات مدنية لـ «الميثاق»:

الانحراف بالحوار وتمديد «الانتقالية» كارثة

التمديد سيقود لتمزيق البلاد



قال الأستاذ / جمال صالح السنباني - نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن : عمال اليمن بكل تأكيد مع إنهاء الفترة الانتقالية في موعدها وصياغة الدستور وإجراء الانتخابات في موعدها وحسب المبادرة

الخليجية وأيتها التنفيذية المزمدة، وما هو دون ذلك لا يعني أكثر من الانحراف عن المبادرة وعن إرادة اليمنيين بمختلف شرائحهم والذين لا يقبلوا أن ينزل الجميع عند رغبة هذا الطرف أو ذاك في التمديد لخشيته من الدخول في المعركة الانتخابية التي ستحدد حجم كل حزب وتوضح من يريد الشعب أن يحكمه من خلال انتخابات حرة ونزيهة لا تخضع للإكراه والترهيب واستغلال الوظيفة العامة وما شابه.

مشيراً إلى أن التمديد لمؤتمر الحوار الوطني سيقود البلد لمزيد من التمزق والفوضى والخراب وغياب الخدمات والبطالة..

وأضاف النائب الأول لرئيس الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن: الشعب اليمني يريد الخروج من هذه الحالة الصعبة التي يعيها والفساد الكبير الذي أعرق فيه منذ عامين.. لهذا فهو يريد مصالحه وتغيير أوضاعه للأحسن وهذا بلا أدنى شك من خلال الانتهاء من مؤتمر الحوار الوطني والتوجه لإجراء الانتخابات.

ودعا النقابي جمال السنباني أعضاء مؤتمر الحوار الوطني إلى تحمل مسؤولياتهم الوطنية وتغليب مصلحة الشعب العليا ومستقبل الأجيال على مصالحهم ومصالح أحزابهم.. فالوطن هو الأبقى والتاريخ لن يرحم كل من يعمل ضد مصالح وطنه العليا..

أكد عدد من الأدباء والكتاب والمثقفين أن التمديد للفترة الانتقالية الحالية وعدم إنجاز مهام مؤتمر الحوار الوطني في أقرب وقت ممكن وخلال الأيام القليلة القادمة يعد كارثة كبرى على الشعب وعلى السلم الاجتماعي والاستقرار. مشيرين في تصريحات لـ «الميثاق» إلى أن المبادرة الخليجية وأيتها التنفيذية المزمدة واضحة ولا تقبل المماطلة ولا التمديد المستمر لأعمال مؤتمر الحوار الوطني أو التأجيل للانتخابات المقررة في فبراير 2014م، كما أن الشعب اليمني لن يتحمل المزيد من الفوضى والفقر والبطالة والفساد الذي عرّق فيه منذ عامين. لافتين إلى أن المواطن اليمني لن يقبل بأي حال من الأحوال أي تمديد أو تأجيل أو تسويق للفترة الانتقالية والمبادرة، تحت أي ظرف أو نزول عند رغبة ومزاج قوى معينة لا تريد الاحتكام لصدوق الاقتراع ولا تريد الإلتزام بالمبادرة الخليجية وإرادة الشعب اليمني في ممارسة حقه الديمقراطي.. فإلى الحصيلة.

استطلاع: عبدالكريم المدي



يجب احترام إرادة الشعب

وتحدث الأستاذ والناشط / علي عباس الأشموري قائلاً: نحن مع إجراء الانتخابات وفقاً لما نصت عليه المبادرة الخليجية وأيتها التنفيذية المزمدة دون تأجيل أو تحايل أو تزيف.. فالوطن لا يتحمل المزيد من الانفلات الأمني والفساد والافتقار والإقصاء..

فهذه المرحلة التي مرت هي الأسوأ في تاريخ اليمنيين الحديث وعلى الذين وقادوا البلد إلى هذه الوضعية أن يدركوا أن القوى الحية والشعب سيرفضهم وسيلغيهم وسيرميهم في مزيل التاريخ ولن يقبل بعد اليوم التزييف والكذب والخداع.. فأبناء الشعب قد توافرت لديهم المعرفة والقناعة الكاملة حول مجريات الأمور.. وبالتالي ما على الجميع إلا احترام إرادة اليمنيين ورغبتهم وحققهم في إجراء الانتخابات في موعدها والالتزام من مداولات مؤتمر



الحوار الوطني.. وأضاف: علينا أن نخيل كيف ستكون عليه الأوضاع في حال تم التمديد لفترة (5) سنوات قادمة.. ألم يكتف الذين يدبرون المشهد بما وصلنا إليه من بؤس وحرمان وفوضى وقتل في العاصمة والمدن والطرق ومختلف الأماكن دون أن يكون هناك ضبط للقائل ولمخرب الكهرباء ومفجر أنبوب النفط والغاز وغيره. مشيراً إلى أن الحل الوحيد والمنطقي هو الإلتزام بالمبادرة الخليجية وأيتها التنفيذية دون أي انتقاص أو انحراف عن مسارها، فالشعب غير مستعد لمزيد من العناء والاستغلال والوعود العرفوية والتزييف.

المبادرة مزمدة وعلى كل الأطراف الإلتزام

وعلى أي طرف يريد التحايل أو تمرير أجندة خاصة أن يدرك أن هذا الشعب قد وضع ثقته في المتحاورين ومن يمثلونه مُجبراً لا يتلأ.. أعود وأقول إن هذه الأطراف المتصارعة هي نفسها التي توافقت لتقبل وتنفيذ المبادرة، ولتكون هي نفسها المنفذ بتقديم الحلول لزمّة هي نفس من أوجدها وتسبب بها، حتى صدق فيهم، أي أطراف الزمّة، المثل الحضرمي القائل: (النّياع باخيضر والمشتري باخيضر).



قال الأديب والمثقف علي أحمد بارجاء - رئيس اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين فرع حضرموت: إن أي تمديد للفترة الانتقالية يعد كارثة على الوطن من كافة الجوانب الإصعدة.. فالشعب اليمني لن يقبل أن يتم مط الفترة الانتقالية ومداولات مؤتمر الحوار الوطني الذي ينبغي على أمانته العامة وأعضائه تحمل مسؤولياتهم الوطنية والالتزام الفوري من أعماله وصياغة الدستور ومن ثم التوجه في فبراير 2014م لصناديق الاقتراع. وقال: المبادرة الخليجية وأيتها التنفيذية المزمدة واضحة جداً ولا تقبل أو تحتاج تأويل أو مزائفة من أحد، وكونها كذلك مُزمنة فيجب أن يلتزم بها كل طرف دون أي تردد أو مماطلة أو مغالطة. ففي وطن الغالبية المطلقة من الشعب اليمني في هذا الجانب.. أنه يُمنع بصورة مطلقة أيّ تراخ أو مماطلة من أي طرف من الأطراف التي تريد التأجيل والتمديد العرفلة وإطالة أمد الفترة الانتقالية لتحقيق مكاسب غير مشروعة وغير منظورة.. مكاسب قد تتعارض مع إرادة الأغلبية من أبناء الشعب الذي هو في النهاية صاحب المصلحة العليا، والكلمة المسموعة.

فالفرة الانتقالية على وشك الانتهاء، ومؤتمر الحوار تجاوز المدة المعلومة المقررة له، والشعب هو صاحب المصلحة الحقيقية في أن ينتهي كل شيء في موعده، فهو في عجلة من أمره لينتقل إلى المستقبل، وإلى بناء وطنه الذي ينشده، والموعود به ليس فقط منذ 2011م، بل منذ ثورتى سبتمبر 1962م وأكتوبر 1963م، فقد ملّ اليمنيون التأجيل والتمديد والتطويل، وقلوا الكلام والشعارات والوعود، ولم يعد يصدق أحداً ممن يتقدم الصوف ليزايد على وطنيته، ويرى في نفسه أنه الممثل له، والمُعبر عنه؛ وإذا كان ذلك كذلك فإنّ المواطن سيزي أن كل تمديد سيتعارض بالضرورة مع ما يريده الشعب.

أن أوان صياغة الدستور

على كل حال، لست مع التمديد بطبيعة الحال، ولا مع التطويل في أمد الحوار والمماطلة والتسويق، ولعل كل هذا العبث، ماهو إلا مسرحية عبثية مملّة هدفها إلهاء المواطنين الغلابي عن معاناتهم ومشاكلهم الاقتصادية الموهلة، ودون أدنى شك فإن انعكاسات هذا العبث الحاصل، وما تشهده البلاد الآن من انفلات أمني غير مسبوق وتراجع وتدهور في كافة الأوضاع وأزمات مختلفة ستكون تداعياته ونتائجه أكثر في حال -لا سمح الله- تم تأجيل الانتخابات ومؤتمر الحوار الوطني.



يعرف الجميع - بمرحلة مفصلية غاية في الخطورة - وكان الله في العون، مما نتخبه لنا الأيام القادّامات..

قال الأديب صالح سالم عمير - عضو اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين: اعتقد أن على المتحاورين في مؤتمر الحوار الوطني الانتهاء من مداولاتهم والذهاب لصياغة الدستور وتقديمه للإستفتاء ومن ثمّ التوجه لإجراء الانتخابات في موعدها فبراير 2014م.

وليدرك الجميع أن أي تمديد سيخلق المزيد من الفوضى والمزيد من الانفلات الأمني والمزيد من الفقراء والمزيد من الفساد الذي يميز هذه المرحلة ربما بشكل غير مسبوق. وأضاف: إن بلدنا تمرّ الآن - كما

منع الجوازات في المهرة على أبناء المحافظات الأخرى

للقانون، والزام مسنول فرع الجوازات بالمهرة بالتقيد بذلك او نشر تعميم يلغي العمل بالقانون.

يحرّمهم من حق الحصول على جواز سفر من فرع المصلحة مطالبيين وزير الداخلية ورئيس المصلحة التوجيهي بإصدار جوازات لكل من يرغب وفقاً

> تلقت صحيفة «الميثاق» عدداً من الشكاوى من مواطنين وتجار يفيدون بأن مدير فرع مكتب المحافظات الأخرى والجوازات بمحافظة المهرة منع

مليشيات اصلاحية تحرق منشأة سياحية بالحديدة

قام متشددون يقودهم قيادي في جماعة الإصلاح (الإخوان المسلمين) بنهب وإشعال النيران بمنشأة سياحية بالحديدة.

وكشف ملتقى حقوقي عن معسكر لمليشيات متشددة بالقرب من مدينة الدريهمي بمحافظة الحديدة.

وأوضح الملتقى الوطني لحقوق الإنسان «NFHR» أن المعسكر يطلق عليه (الكويزي) ويمارس الاعتقالات والاعتداءات والإعدامات خارج نطاق القانون.

وكشف الملتقى عن قيام عناصر من مليشيات المعسكر فجر الجمعة 15 نوفمبر 2013م بالاعتداء على استراحة سياحية تقع بمنطقة الطائف وتتبع أحد المستثمرين. مشيراً إلى أنهم أحرقوا جميع محتويات المنشأة واعتدوا على الحارس المتواجد فيها.

محافظ الجوف يمنع مدير عام الكهرباء من دخول المؤسسة

منع محافظ الجوف محمد سالم بن عبود، مدير عام المؤسسة العامة للكهرباء (خالد راشد) من دخول مبنى المؤسسة بالعاصمة صنعاء، بعد ان استوقفه الثلاثة جنود الحراسة وابلغوه بمنع دخول المرافقين ..

وقال مصدر محلي ان " محافظ الجوف " سأل الجنود من اعطاكم هذه الاوامر ، فردوا عليه انها من مدير عام مؤسسة الكهرباء، فأمر المحافظ مرافقيه بالوقوف على البوابة ، وقال لهم اذا كان مدير المؤسسة داخل فلا يخرج وان كان خارج فلا يدخل .

واضاف المصدر انه وبعد دقائق قليلة وصل مدير عام المؤسسة الى بوابة المؤسسة ، فاعترضه المسلحون التابعون لمحافظ الجوف ، وسط محاولات لإقناعهم بدخوله ، غير انهم ردوا ان المحافظ امرهم بمنعه من الدخول.

مشيراً الى ان مدير عام المؤسسة اقل عائد الى بيته بعد منعه من الدخول ، في حين كان محافظ الجوف يتجول داخل مبنى المؤسسة .

المستثمر الصايدي يشكو إلى وزير الداخلية عصابة المقطري سطت على عمارتي ومازالت تسرح وتمرح بداخلها

وتفيد الوثائق أن عصابة المقطري لم تستجب لأي نداء، بل إنها تسببت في جرح المساعد محمد محسن أحمد العائدي وعدد من المواطنين الساكنين جوار العمارة، حيث أطلقت النار عشوائياً على رجال الشرطة المرسلين من قسم شرطة سهيل الجنوبي بأمانة العاصمة، وقد تم اسعافهم ولاتزال حالتهم حرجة بين الحياة والموت.

> عاد من المملكة العربية السعودية للاستثمار في وطنه.. وبعد أن وضع كل ما يملك في مشروع بناء عمارة من 6 طوابق في شارع إيران بأمانة العاصمة قامت عصابة إجرامية بالسطو عليها ومازالت تقع بداخلها تسرح وتمرح منذ ما يزيد على 6 أشهر رغم التوجيهات القضائية المتكررة إلى الجهات الأمنية بالقبض عليهم على الأقل تفادياً لحصول فتنة بين الطرفين بحسب ما جاء في مذكرة نيابة جنوب غرب العاصمة.

المستثمر قائد الصايدي يناشد وزير الداخلية اللواء عبدالقادر قحطان بسرعة التدخل وحث أمن أمانة العاصمة على القيام بدوره طبقاً للقانون. ويشكو المستثمر الصايدي للوزير من أن عصابة يتزعمها المدعو كارم محمود المقطري احتلت عمارته بقوة السلاح رافضة الخروج منها أو الحضور إلى النيابة لكي تستمع لأقوالهم في بداية الأمر.

